

التكفيريون في سيناء يؤكدون وجودهم بإستهداف الجيش

القاهرة - حملت العملية الإرهابية التي قام بها تكفيريون في سيناء ضد ثمانية من أفراد الجيش المصري رسالة قوية بأن العمليات الممتدة التي قامت بها قوات الأمن لم تفلح في التخلص منهم، وأنهم لا يزالون قادرين على الفعل والإمساك بزمام المبادرة.

وأعلن الجيش المصري الأحد أنه تمكن من قتل 89 تكفيريا شديدي الخطورة خلال عملياته العسكرية في سيناء شمال شرق القاهرة، مشيرًا إلى مقتل وجرح ثمانية من أفرادهم في هذه العمليات. ولم يعلن بيان الجيش عن الجهات التي إليها هؤلاء الإرهابيين، كما لم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن استهداف الجنود المصريين في حينه.

وقال بيان للجيش المصري نُشر على الصفحات الرسمية للمتحدث باسم القوات المسلحة المصرية غريب عبدالحافظ على مواقع التواصل الاجتماعي "خلال الفترة السابقة نجحت القوات المسلحة في توجيه ضربات متلاحقة للعناصر الإرهابية وتنفيذ عدد من العمليات النوعية".

وتمكن قوات الأمن من ضبط أسلحة آلية وذخائر وعبوات ناسفة، واكتشاف وتدمير 13 فتحة نفق تستخدمها العناصر الإرهابية في التسلسل إلى شمال سيناء. وتشير هذه الأنفاق إلى أن عناصر إرهابية دخلت مؤخرا من قطاع غزة المجاور لسيناء من جهة الشمال ونجحت في نصب كمين لقوات الجيش، وهو الأمر الذي كاد يخفي في الفترة الماضية بعد توصل قوات الأمن المصرية إلى اتفاهات مع حركة حماس المسؤولة عن إدارة غزة أدت إلى ضبط حركة المنظرين باتجاه سيناء.

وقامت القوات الجوية بالتنسيق مع قوات حرس الحدود بتوجيه ضربات استباقية للعناصر الإرهابية من خلال رصد واستهداف وتدمير 200 عربة دفع رباعي بعضها تحمل بالأسلحة والذخائر في أثناء محاولاتها اختراق المناطق المنوعة على الحدود الغربية والجنوبية للبلاد.

وأكد الخبير العسكري المصري اللواء حمدي بخيت لـ"العرب" أن ما يحدث في سيناء من هجمات نوعية متفرقة يستهدف الإيحاء بان التنظيمات الإرهابية موجودة ولا أحد يستطيع القضاء عليها، وهذا يتناقض مع الواقع الموجود في سيناء.

وأضاف أن هذه التنظيمات انتهت عمليا وجرى إنهابها ما تبقى منها، وكل ما يجري على الأرض من محاولات يندرج ضمن الضربات الفردية من شخصيات متشددة تسعى لطماننة جماعات إرهابية عابرة للحدود بأن سيناء بؤرة للمتطرفين، لافتا إلى أن الاعتداءات على مدن وبلدات ومواقع إسرائيلية.

الأسد يكلف عرنوس بتشكيل حكومة جديدة في سوريا

دمشق - كلف الرئيس السوري بشار الأسد الأحد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسين عرنوس بتشكيل مجلس وزراء جديد بعد شهرين على الانتخابات الرئاسية.

وبموجب الدستور السوري، تنتهي ولاية الحكومة مع انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، أي كل سبع سنوات، وتعتبر حكومة مستقلة بعد أداء القسم الدستوري وتتحول إلى حكومة تصريف أعمال.

وفي السابع عشر من يوليو الماضي أدى الأسد اليمين الدستورية لولاية رئاسية رابعة من سبع سنوات، بعد نحو شهرين من إعادة انتخابه في استحقاق أعلنت السلطات أنه حاز فيه على 95.1 في المئة من الأصوات، فيما شككت قوى غربية وخصوصه بنزاهة الانتخابات ونتائجها.

وهذه المرة الثانية التي يتم فيها تكليف عرنوس بتشكيل الحكومة في بلاد تشهد نزاعا داميا منذ العام 2011. وكان الأسد كلف عرنوس وزير الموارد المائية سابقا في أغسطس 2020 بتشكيل حكومة جديدة، بعدما سلمه في يونيو 2020 مهام رئاسة الوزراء مؤقتا خلفا لعماد خميس الذي أعفي من منصبه.

قيادة جديدة بوجوه قديمة لن تغير صورة حماس داخليا وخارجيا

إسماعيل هنية رئيسا للمكتب السياسي لدورة ثانية



يتداولون على التصعيد

بحكم ذاتي محدود في الضفة الغربية المحتلة.

وساهمت القيادات السياسية الحالية بشكل أساسي في الانقسام الداخلي الفلسطيني وتعكير العلاقات مع دول عربية وغربية، إذ لم تقم الحركة بمراجعات على صعيد العلاقة بالسعودية متوترة.

في القضية الفلسطينية. ولا تزال المفاوضات مع مصر بشأن استمرار التهدة على تل أبيب وأيضا ملف تبادل الأسرى مع إسرائيل تراوح مكانها، فيما علاقة الحركة بالسعودية متوترة. وتراهن حماس على كل من قطر وتركيا لتنفيذ أجنداتها الداخلية والخارجية، إذ أن هنية قسم وقته بين انقرة والدوحة خلال العامين الماضيين.

ولعبت الدوحة على واجهتين: الأولى إقناع إسرائيل بقدرتها على جلب حماس إلى المفاوضات والثانية الترويج لكونها داعما رئيسيا للمقاومة. ويعبر مراقبون عن اعتقادهم بأن حسابات إسرائيل في استثمار الدور القطري لاحتواء حماس عبر الإغراءات لم تحقق أي نتائج، وربما ساهم المال القطري في تقوية حماس بشكل لم يسبق له مثيل، حيث أعانها على تخفيف الغضب الشعبي في القطاع، وقد يكون ساعدا على إنتاج أعداد من الصواريخ التي اطلقتها على مدن وبلدات ومواقع إسرائيلية.

واسعة لحقوق الإنسان والحرية العامة والخاصة.

وتقدم حماس نفسها على أنها قادرة على أن تكون بديلا للحكم خاصة بعد نتائج الحرب الأخيرة في غزة، لكن ما جرى أن لا شيء تغير.

ويعاني نصف الفلسطينيين في غزة من البطالة والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وتلوث مياه الشرب، فيما تلقي حماس التي راهنت على بعض القوى الإقليمية في دعمها لتوفير الخدمات الأساسية بالمو في معاناة القطاع على السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمجتمع الدولي، في ظل حصار خانق في المنطقة البالغ عددهم مليوني نسمة.

وتتعرض الحركة إلى انتكاسات بشأن ملفات الانقسام والتهدة مع إسرائيل، خاصة في ضوء عدم إقرار أي تقدم على صعيد المفاوضات سواء مع السلطة أو الحكومة الإسرائيلية.

وعارضت حماس اتفاقات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية الموقعة في التسعينات، ويقول زعماء الحركة إن كفاحهم ضد إسرائيل "مقاومة مشروعة". وتضررت صورة حماس بين العديد من الفلسطينيين منذ العام 2007، عندما استولت الحركة على غزة بعد معارك دموية مع قوات السلطة الفلسطينية، التي تهيم عليها حركة فتح وتتمتع

النهج السياسي الحالي لقيادة الحركة في الملفات الداخلية والخارجية.

وبانتخاب هنية رئيسا لها، تتم حماس انتخاباتها الداخلية للدورة 2021 - 2025، التي بدأت في 18 فبراير الماضي، في حين يُتَقَدَّرُ انتخاب نائب رئيس المكتب السياسي في وقت لاحق.

وقاد هنية (58 عاما) دخول حماس ساحة العمل السياسي في 2006 عندما حققت فوزا مفاجئا في انتخابات برلمانية فلسطينية وهزمت حركة فتح المقسمة بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وأصبح هنية رئيسا للوزراء عقب الانتخابات التي أجريت في يناير 2006 غير أن المجتمع الدولي تجاهل حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية.

ولم تحمل الانتخابات أي تغيير يذكر على مستوى القيادة رغم ترويج الحركة أنها ستبدأ مرحلة جديدة على إثرها، إذ يؤكد متابعون أن المرحلة الجديدة بقيادة قديمة لن تحمل تغيرات في سلوكيات حماس ولا في مقبوليتها داخليا وخارجيا. وتوسع حماس من خلال انتخاباتها الداخلية، التي تسبق الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، إلى الترويج لصورة "ديمقراطية" مفقودة وغائبة عن فترة حكمها لقطاع غزة الممتدة منذ 2007، والتي شهدت انتهاكات

لم تحمل انتخابات حركة حماس أي تغيير يذكر على مستوى القيادة السياسية التي قادت القضية الفلسطينية إلى منعرجات خطيرة داخليا وخارجيا. ويقول مراقبون إن القيادة القديمة الجديدة لن تتراجع عن نهجها الصدامي الذي اعتمدته طوال الفترة الماضية وأدى إلى تفاقم معاناة الفلسطينيين وفقدان القضية زخمها إقليميا ودوليا.

غزة - أعادت حركة حماس الأحد، انتخاب إسماعيل هنية رئيسا لمكتبها السياسي لدورة جديدة، ليعزز بذلك سيطرته على الحركة التي تحكم قطاع غزة وخاضت العديد من الحروب مع إسرائيل، في خطوة تقول أوساط سياسية إنها لن تغير صورة الحركة الإسلامية في الداخل والخارج.

ولفت مصدر رفض الكشف عن اسمه إلى أنه تم انتخاب هنية لولاية جديدة بالتوافق، نظرا لعدم وجود شخصية منافسة له، بعد اعتذار خالد مشعل عن خوض الانتخابات.

ويشغل مشعل حاليا، رئاسة إقليم الخارج بجماس بعد انتخابه في هذا المنصب في أبريل الماضي، بينما انتخب صالح العاروري رئيسا لإقليم الضفة الغربية في يوليو للمرة الثانية، في حين يشغل يحيى السنوار رئاسة إقليم قطاع غزة بعد انتخابه في مارس لولاية ثانية أيضا.

ويعد السنوار الرجل القوي في القطاع واليد الطولى لنجاح الحركة العسكري (كتائب عز الدين القسام).

لم تحمل الانتخابات أي تغيير يذكر على مستوى القيادة رغم ترويج الحركة أنها ستبدأ مرحلة جديدة على إثرها

وشهدت انتخابات قطاع غزة انقسامات عميقة داخل حماس على مستوى القيادة، بعد التنافس الشديد بين السنوار، ونزار عوض الله المحسوب على الجناح المتشدد في الحركة الإسلامية، الأمر الذي دفع إلى تأجيل الحسم في الانتخابات لأربع مرات متتالية. ويرى محللون أن إعادة انتخاب السنوار رئيسا لجماس في غزة يعزز

المقعد المسيحي يثير جدلا في الأردن

التي بدأت اجتماعاتها مؤخرا ضمن لجان فرعية تبحث قوانين الأحزاب والانتخاب وحرية التعبير.

وأعلنت اللجنة المؤلفة من 92 عضوا أنها لم تنجز شيئا في مجال التوافق على قانون انتخاب عصري.

ويمثل القانون المنتظر أحد أركان الإصلاح السياسي الذي يفترض أن ينتهي إلى تشكيل حكومات منتخبة تحد من سلطات الملك وتقوم على التمثيل الحزبي في البرلمان.

ويهدف عمل هذه اللجنة، حسب ما هو معلن، إلى وضع إطار تشريعي يؤسس لحياة سياسية نشطة تهني المجال لبرلمان قائم على البرامج وليس برلمانا "صوريا" هدفه تزكية خطوات السلطة التنفيذية. وتعد الملك شخصا بالوقوف على مخرجات عمل اللجنة.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن الوتيرة التي تسير بها أعمال اللجنة تجعل من الصعب عليها الالتزام بالمهلة المحددة لعملها، أي الخريف المقبل، محذرة من أن مسار الأمور يشي بان عمل اللجنة قد يستغرق عدة أشهر، وهذا من شأنه أن يعزز مخاوف البعض من أن يكون الأمر متعمدا رغبة في امتصاص غضب الشارع من خلال الإذعان بوجود تمش إصلاح هو ليس موجودا في الواقع.

وتابع الحياشنة أن الدخول بالأعداد والتقسيمات طائفا وربما لاحقا إقليميا أمر مُعَبِّدٌ على لجنة من المفترض بأنها تسعى للتطوير والتحديث مستقبل أردني ديمقراطي.

وتعزو اللجنة أسباب ذلك إلى أن عدد الناخبين المسيحيين في الدائرة الخامسة ضعف عددهم في محافظة الكرك وأن ذلك لا يؤثر على حصة المسيحيين في القانون. ويأتي هذا الجدل الذي قد يتخذ بعدا طائفيا، في وقت يراهن فيه العامل الأردني الملك عبد الله الثاني على أعمال

اللجنة لتهدئة الرأي العام بدل إغضابه. وأطلق العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مبادرة الإصلاح السياسي في المملكة بعد أسابيع من أزمة الأمير حمزة أو ما يعرف بـ"قضية الفتنة" التي نشبت داخل الأسرة المالكة التي سارعت إلى الملة الأزمية بإصدار حكم قضائي مستعجل على كل من رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف عبد الرحمن حسن بن زيد أحد أفراد العائلة المالكة، بتهمة "جناية التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم بالمملكة" و"جناية القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة".

وما زالت التساؤلات تطرح حول إمكانية تحقيق تقدم في مخرجات اللجنة

وقال ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي إن الأردنيين المسيحيين في الكرك هم جزء أساسي من مكونات المحافظة، ويجب عدم المساس بحقوقهم. وأشار الناشط ناصر الحياشنة عبر منشور على صفحته على الفيسبوك إلى أن "اختطاف مقعد مسيحي من الكرك ونقله للعاصمة عمان اعتصاما على الديموقراطية وإحشاء لعدد المسيحيين في الكرك فهذا أمر مرفوض تماما ويؤسس لما هو أخطر وطنيا".



إغضب الشارع يقوض رهانات الملك